

التخصيصية في إطار الإصلاح الاقتصادي مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي في الدول العربية

د . عبد الرحمن صبرى *

مقدمة :

لا يخفى ما للتخصيصية والإصلاح الاقتصادي من آثار على دفع عملية الاستثمار في أي اقتصاد - متقدما كان أم ناميا - ففي البلاد النامية تؤدي تشوهات هيكل الأسواق والأسعار إلى إحجام الأفراد عن الاستثمار خاصة في ظل وجود معدلات تضخم عالية . فإذا كانت الأسعار مقومة ، لأي سبب كان ، بأقل من قيمتها الحقيقية ، فإن عائد الاستثمار يكون ضعيفا خاصة إذا ما كانت أسعار الفائدة على العملات الارتكازية مرتفعة .

ففي ظل هذه الأوضاع يفضل الأفراد تجميع مدخراتهم في صورة ودائع بالعملة الأجنبية على الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية المباشرة . فاعطاء دور للقطاع الخاص في الاستثمار وتشجيعه يؤدي إلى حسن توجيه مدخرات الأفراد إلى أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة لما للقطاع الخاص من قدرة على تجميع مدخرات الأفراد خاصة في إنشاء الشركات المساهمة . فقد شهد القطاع العام في بعض الدول العربية في الستينيات تدنى مستوى عوائده واختلاف هيكل التمويل في الشركات العامة بحيث أصبحت عبئا على ميزانية الدولة نظرا لما تقدمه لها من دعم سياسى ومادى . ولا شك أن الإدارة الكفينة من

* بإدارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية .

مجلة البحوث والدراسات العربية ، ع ٢٢ ، يوليو / تموز ١٩٩٤ - ص ص ٦٥ - ٩٨) .

شأنها أن تزيد من عائد الأموال المستثمرة والأرباح الموزعة مما يساعد على عملية إعادة الاستثمار وبالتالي أصبحت التخصيصية أسلوبا ناجعا من أساليب الإصلاح الاقتصادي .

ونظرا للدور المتعاظم الذي تلعبه المصارف فى عملية تجميع المدخرات وإعادة استثمارها فى الاقتصاد الوطنى . فإن الإصلاح الاقتصادى والتخصيصية يجب أن يبدأ بتحرير القطاع المصرفى من قيود الإدارة الحكومية ، والسماح بدخول بنوك جديدة كى تسود المنافسة فى هذا القطاع مما يسمح بتحسين الخدمات المصرفية والمالية المقدمة . وهذا لا يمكن تحقيقه دون سوق مالى نشط يساعد على التخصيصية بصفة خاصة ، واعطاء دور أكبر للقطاع الخاص بصفة عامة . ولذلك يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل ، الجوانب التالية :

أولا : التخصيصية والقطاع العام فى الدول العربية :

١ - بعض قضايا التخصيصية .

أ - ماهية التخصيصية .

ب - أساليب وآلية التخصيصية .

٢ - كفاءة القطاع العام فى البلاد العربية :

أ - علاقة القطاع العام بالاختلالات الاقتصادية .

ب - هل تؤدي التخصيصية الى تحسين كفاءة القطاع العام ؟

ثانيا : الإصلاح الاقتصادى والتخصيصية :

١ - الإصلاح الاقتصادى والتصحيح الهيكلى .

٢ - التخصيصية كوسيلة للإصلاح الاقتصادى .

٣ - عشر ملاحظات أساسية حول الإصلاح الاقتصادى بالتخصيصية .

ثالثا : التخصيصية والإصلاح الاقتصادى ومحور تطوير القطاع

المصرفى

١ - تحسين مناخ الاستثمار .

٢ - وجوب تحرير القطاع المصرفى قبل تحرير تدفقات رأس المال .

٣ - السياسات الواجبة الاتباع فى النظام المصرفى العربى .

أولا : التخصيصية والقطاع العام فى الدول العربية :

١ - بعض قضايا الاقتصاد السياسى للتخصيصية .

أ - ماهية التخصيصية .

التخصيصية مصطلح يصف مجموعة مختلفة من السياسات التى تستهدف استعادة التوازن بين دور كل من القطاعين العام والخاص فى الاقتصاد القومى ولهذا المصطلح ثلاثة مداخل :

الأول : نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، كليا أو جزئيا .

الثانى : تحرير القطاع العام ككل والسماح بدخول القطاع الخاص الى مجال الانتاج جنبا الى جنب مع القطاع العام . ويتم ذلك من خلال إلغاء القيود على إقامة القطاع الخاص لمشروعات مع القطاع العام بون تدخل من الدولة لحماية القطاع العام .

الثالث : اشتراك القطاع الخاص مع القطاع العام فى إنتاج السلعة أو الخدمة على إن تبقى الحكومة مسؤولة عن توفير السلعة أو الخدمة ويمكن أن يتم ذلك من خلال ما يسمى بالتأجير التمويلى لأصول القطاع العام LEASING (١) .

أو هى تلك السياسات التى تستهدف تحقيق الكفاءة من خلال الملكية الخاصة وإعمال قوى المنافسة ، وهذه السياسة تتضمن العناصر التالية :

١ - تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص .

٢ - سيطرة القطاع الخاص على إدارة المؤسسة .

(1) Paul Cook & Colen Kirkpatrick, Privatization In Les Developed Countries, St Martins Press, New York, 1988, p 3,4 .

٣ - ضمان المنافسة بين المشروعات الموجودة فى القطاع بغض النظر عن شكل الملكية^(٢) .

فكان التخصيصية سياسة تعنى بتحقيق أهداف السياسة العامة للدولة وتحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص وضمان المنافسة العادلة بين المشروعات .

ونستطيع فى اطار التعريف السابق تحديد عدة أهداف للتخصيصية :

١ - الحصول على عوائد للحكومات بغرض استعادة توازن الميزانية العامة ، خاصة إذا كانت خسائر القطاع العام تمول من الميزانية العامة للدولة .

٢ - تحسين ورفع كفاءة الاقتصاد القومى وضمان المنافسة بين المشروعات .

٣ - تشجيع القطاع الخاص والملكية الخاصة على نطاق واسع .

ومن ضمن الأهداف التى تتوخاها التخصيصية زيادة الاندماج فى السوق العالمى وجنى ثمار نظرية المزايا النسبية ، وما يستتبعه ذلك من جذب لرؤوس الأموال الأجنبية وزيادة حصيلة الصادرات من القطاع الأجنبى النادر .

بقيت اشارة سريعة للاجابة على التساؤل الدائم حول مقولة ان التخصيصية تؤدى الى زيادة الكفاءة^(٣) . فهناك أربعة أسباب رئيسية تؤدى الى زيادة الكفاءة من خلال التخصيصية :

١ - الحد من استخدام القطاع الانتاجى لتحقيق أهداف غير اقتصادية مثل زيادة التشغيل أو تخفيف الأعباء على محدودى الدخل .

٢ - الحد من التدخل الحكومى فى ادارة المشروعات .

(2) JONAS PRAGER , IS PRIVATIZATION A PANACEA FOR LDC ? MARKET FAILURE VERSUS PUPLIC SECTOR FAILURE , THE JOURNALOF DEVELOPING AREAS , WASHINGTON D.C. APRIL 1992 , p3 10 , p 313 .

(٣) سيفرد فيما بعد جزءاً للتعمق فى هذه المسألة .

٣ - احلال الحوافز والأسس الاقتصادية ، المستندة الى معايير الكفاءة المترتبة على زيادة المنافسة ، محل الادارة الحكومية التي دفعت بالمشروعات العامة الى التراخي فى رفع كفاءتها الانتاجية .

٤ - تقليل العجز فى ميزانية الدولة من خلال ايقاف الدعم المالى لميزانيات وحدات القطاع العام ، بحيث تنصرف الدولة الى القيام بمهامها الرئيسية فقط .
وقد يقول البعض بالتخصيصية غير المباشرة بمعنى عدم بيع القطاع العام ، ولكن محاصرته . أى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وتشجيعه بإعطائه المزايا والمناخ الملائمين للاستثمار الجيد ، الى أن يشتد عود القطاع الخاص ، وتقوى أهميته فى الاقتصاد ، ويسيطر تدريجيا على النشاط الانتاجى . ولكن هناك شبه إجماع على أن هذه الطريقة لم تنجح فى العديد من الدول ، نظرا لأن القطاع العام يخلق فئة مستفيدة منه ، تجعل من تلاشيه تدريجيا أمرا غير وارد ، خاصة وأن القطاع العام فى الدول النامية قام نتيجة للتدخل المباشر للدولة فى الملكية ، واستعد مقومات بقائه من سلطة الدولة .

ويجدر القول ان سياسة تشجيع القطاع الخاص هى سياسة تمهيدية ولازمة تسبق التخصيصية ، خاصة وأنه ليس من المتوقع نجاح برامج التخصيصية بين عشية وضحاها ، ولكن لابد من توافر فترة إنتقالية توفر آليات ومناخا ملائما للاستثمار للقطاع الخاص . خاصة وأن تطوير وتكوين طبقة من المنظمين يحتاج على الأقل الى عقدين من الزمن حتى ولو توافرت مصادر التمويل فى القطاع الخاص . إذ أنه ليس من المتوقع من القطاع الخاص أن يرتاد أفقا استثمارية جديدة دون أن يخوض بنفسه تجربة إنشاء المشروعات وجنى ثمرة نجاحها . على أن تسبق هذه المرحلة مرحلة إزالة التشوهات الهيكلية ، وضمان المنافسة العادلة بين القطاعين العام والخاص دون تدخل من الدولة فى إدارة المشروعات العامة .

وقد دار فى الأونة الأخيرة جدل حول إمكانية إصلاح القطاع العام دون نقل الملكية إلى القطاع الخاص . ويقول البعض أن إصلاح القطاع العام القائم على فصل الملكية عن الادارة يصعب أن يكتب له النجاح باعتبار أن شكل الملكية يؤثر على مستوى الأداء

الاقتصادي ، لأن من يملك المشروع يتدخل في صنع قرارات الاستثمار والإنتاج والتسعير^(٤) .

ولذلك يقتضى منا الاتساق المنطقي أن نناقش مبررات افساح المجال للقطاع الخاص نظريا للمشاركة فى ملكية وإدارة بعض مؤسسات ومشروعات القطاع العام :

١ - غالبا ما يتبع القطاع الخاص سياسة إدارة سليمة أكفأ من سياسات الإدارة التى تتبعها الحكومة فى الدول النامية ، مما يسهم فى توفير الموارد وتحسين أداء هذه المشروعات وبالتالي يزيد من معدلات النمو الاقتصادي .

٢ - أن القطاع الخاص بما يقدم من حوافز أقدر من الدولة على تعبئة الموارد وتوجيه الإدخار نحو المشاريع المربحة ، وتعميم ملكية هذه المؤسسات على أكبر نسبة ممكنة من المواطنين ، مما ينشط سوق المال ويشجع الإدخار ويوفر قنوات وطنية للتمويل .

٣ - أن تحويل المشروعات العامة الى القطاع الخاص يزيل عن كاهل الدولة عبء خسائر هذه المؤسسات مما يسمح لها بتركيز جهودها وتوجيه مواردها إلى الاطار السليم .

ولكن يجب التنويه على أن هذه المبررات لا تلغى دور الدولة فى الحياة الاقتصادية . إذ أن من المتفق عليه أن للدولة دورا يجب أن تلعبه نظرا للأسباب التالية :

١ - ضعف التجربة التاريخية للقطاع الخاص وضيق نطاق السوق المحلى مما يشجع على قيام الاحتكارات .

٢ - ضالة قدرة عناصر الانتاج على التنقل وتدنى مستوى المرافق العامة .

٣ - وجود مجالات استثمار إستراتيجية يصعب على القطاع الخاص الدخول فيها بشكل كامل مثل انتاج النفط والصناعات الحربية .

٤ - للدولة دور أساسى فى إدارة وملكىة المرافق العامة ، وهى ذات شخصية قانونية وشخصية مستقلة ، وهى بطبيعتها إحتكارات تمثل قطاع الأعمال المملوك للدولة .

(٤) سعيد التجار (محرر) ، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية ، صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ، ديسمبر سنة ١٩٨٨ ، ص ٢٣ .

ه - قصور الأسواق Market Failure .

إذ كثيرا ما تبعد الأسواق عن كونها أسواقا تنافسية ، وبالذات فيما يتعلق بإنتاج السلع العامة ، والتي تتمتع بخاصية الإستخدام المجانى . وذلك بالإضافة الى المشروعات التي تنتج وفورات خارجية عالية (٥) .

محمل القول أن التخصيصية نظريا تساعد على تقليص عجز الميزانية من خلال إيقاف الدعم المباشر لوحدات القطاع العام الخاسر ، وبالتالي زيادة القدرة على تعبئة الموارد المالية والإدارية وبالتالي زيادة كفاءة المنشآت العامة . كما أن زيادة دور القطاع الخاص تتيح إستخداما أكفأ للموارد الانتاجية ، وتحسن من مستوى المدخرات ، وتساعد على حسن تخصيص الموارد بصفة عامة ، والاستثمارية منها بصفة خاصة . وبالتالي يساعد على دفع عجلة النمو الاقصادى .

أما معارضة التخصيصية فيستندون فى الألب الى اعتبارات عقائدية فيثيرون مسائل تتعلق بالجوانب الاجتماعية للملكية العامة ، مثل التخوف من البطالة الواسعة أو سيطرة رأس المال الأجنبى أو سيطرة قلة من القطاع الخاص على مقدرات المجتمع (٦) .

وإذا ما اتخذ قرار باتباع سياسات التخصيصية ، يجب أن يتم ذلك على أعلى مستوى ، ويجب البدء بدراسة أوضاع القطاع العام ، على أساس من تقييم الأصول والربحية والهيكل المالى للمؤسسة ثم نضع قائمة بأولويات المشروعات التي يجب بيعها للقطاع الخاص على أساس من نوع المنتج الذى تنتجه وحدات القطاع العام وحجم المؤسسة .. ثم نأتى بعد ذلك الى اختيار أسلوب التخصيص وبرنامج وتوقيته وآليته وسنتناول هذه الموضوعات تباعا .

(5) JONAS PRAGER , IS PRIVATIZATION A PANANCEA FOR LDCS , OP-CIT , p 21 .

(٦) هيلين ناتكانى ، دور التحول الى القطاع الخاص فى البلدان النامية ، التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولى ، واشنطن ، مارس سنة ١٩٩٠ ، ص ٤٥ .

ب - أساليب وآلية التخصيصية :

هناك عدة أساليب للتخصيصية (٧) ، ويمكن التمييز بين أهم بديلين على

النحو التالي :

أولا : نقل ملكية المنشآت العامة كليا أو جزئيا من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، وهذا ما يطلق عليه « التصرفية Divestiture » ، وقد تتم التصرفية ببيع المنشأة إلى القطاع الخاص ، وقد يتخذ ذلك صورة تحويل المنشأة إلى شركة مساهمة مع بيع جزء من الأسهم إلى القطاع الخاص أو احتفاظ الدولة بالجزء الباقي .

ثانيا : نقل إدارة المنشآت العامة إلى القطاع الخاص مع بقاء حق الملكية في يد الدولة . وقد يتم ذلك إما من خلال التأجير Leasing أى تأجير المنشأة مقابل مبلغ ثابت تحصل عليه الدولة . أو عن طريق عقد للإدارة يتولى فيه القطاع الخاص إدارة المنشأة على أن يتقاسم الربح الصافى مع الدولة . أو قد يتم ذلك عن طريق ثالث وهو عقد الامتياز .

وقد يدخل البعض ضمن هذه الأساليب تحرير النشاط الاقتصادي من القيود التي تنتقص من حق الملكية الفردية مثل إلغاء نظام التوريد الجبرى الذى تفرضه الدولة على المنتجين الزراعيين أو تحويل الدين إلى مساهمة .

ويعنى تحويل الدين إلى مساهمة إعطاء حوافز في البلاد المثقلة بالديون لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدة على عملية بيع القطاع العام . وكانت بعض دول أمريكا اللاتينية هي أول من اتبع هذا الأسلوب لتحويل الدين إلى عملة محلية واستثمارها في المنشآت العامة ، وميزة هذا الأسلوب تخفيض رصيد المديونية الخارجية وتشجيع الاستثمار المباشر . كما يعتبر إقامة المشروعات مع رأس المال الأجنبى إحدى وسائل التخصيصية .

(٧) سعيد النجار ، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية ، مرجع سالف الذكر ،

ص ٣٤ وما بعدها .

ويجدر بالذكر ان نجاح الأسلوب الأول لابد له من سوق نقدية ومالية قوية ، ومن المعروف أن الدول النامية عموما والدول العربية بصفة خاصة ليس بها أسواق مالية نشطة وأن الأوعية المتاحة للادخار والاستثمار مازالت محدودة للغاية (٨) ولذلك لابد لبرامج التخصيصية من أن تمتد خلال فترة طويلة من الزمن تأخذ بعين الاعتبار القدرة الاستيعابية المحلية .

وتحدونا تجربة أمريكا اللاتينية الى القول بضرورة إنشاء جهاز خاص على أعلى المستويات السياسية يناط به إعداد برنامج التخصيصية وتصنيف المنشآت العامة وفقا لبرنامج زمنى والأسلوب المتبع بالنسبة لكل حالة .

ويمكن تلخيص الاجراءات المطلوب اتباعها فى برامج التخصيصية (٩) على

النحو التالى :

- ١ - توافر المساندة للفكرة وذلك باستصدار التشريع اللازم ، والتزام القيادة السياسية على أعلى مستوى بالبرامج .
- ٢ - تحرير إدارة الشركات العامة من كل القيود واصلاح هياكل تمويل هذه الشركات قبل طرحها للبيع وتحديد سعر حقيقى للسهم يتناسب مع الربحية المستقبلية للشركة .
- ٣ - الاستعانة ببيوت خبرة متخصصة سواء فى مجال الادارة أو التمويل لضمان سرعة التنفيذ .
- ٤ - إصدار الأسهم بقيمة تسمح للمواطن العادى بالاكنتاب وتزيد من ارتباطه بالإنتاج .
- ٥ - التدرج فى بيع الوحدات بما يتفق مع القدرة الإستيعابية للسوق .
- ٦ - دراسة إمكانية البيع للعاملين فى هذه الوحدات قبل طرح الأسهم فى السوق .

(٨) سنتناول هذه المسألة تفصيلا فى الجزء الثالث من هذه الدراسة .

(٩) قواد سلطان ، الانتاج والملكية العامة والملكية الخاصة ، ندوة سياسات التصحيح الهيكلى وإزالة القيود الاقتصادية ، المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، سنة ١٩٨٨ ، ص ١١ وما بعدها .

٧ - يجوز للحكومة وضع ضوابط وشروط للبيع بما يحافظ على المصلحة القومية ويحول دون اساءة إستخدام حقوق الملكية فى ضوء طبيعة الوحدة الانتاجية وظروفها المالية .

ومن نافلة القول ان مصارحة القيادات لأفراد المجتمع بأهداف وبرامج التخصيصية أمر لا مفر منه لنجاح هذه التجربة ، مع عدم تدخل الدولة الفعلى فى إدارة هذه المؤسسات ، مع استثناء المؤسسات الاستراتيجية التى يجب أن تظل تحت الإشراف المباشر للدولة مثل الصناعات الحربية (١٠) .

مجمل القول ان العديد من البلاد العربية قد قدمت أو وضعت برامج للتخصيصية لزيادة كفاءة المنشآت العامة وتخفيف حدة الاختلالات المالية الكبيرة مع ترشيد سياسات التسعير والحد من الدعم الحكومى ووضع قيود على قروض ونفقات المنشآت العامة .

ففى موريتانيا وضع برنامج للإصلاح الاقتصادى سنة ١٩٨٣ وفى الصومال سنة ١٩٨١ وكذلك السودان وتونس سنة ١٩٨٥ . أما المغرب فقد بدأ برنامجه منذ أوائل الثمانينات ، وفى مصر والعراق والأردن هناك برامج مماثلة (١١) .

ولكن يجب أن تتأكد الدول العربية من أن التخصيصية لا بد وان تقترن بالإصلاح الاقتصادى على مستوى السياسة الاقتصادية الكلية من أجل الوصول الى كفاءة توزيع الموارد على مستوى المنشأة والاقتصاد ككل . وكذلك نجد أن جهود التخصيصية التى تجرى الآن فى معظم الدول العربية غير البترولية مازالت فى نطاق ضيق ولم تحدث مبيعات كبيرة فى المنشآت العامة .

(10) Jean Dela Girofay , Development Of A Country Privatization Strategy, Financing Privatization, U. S. Agency For International Development Conference On Privatization , Washington D. C. , 1988 , p3.

(١١) بيتر هيلر - كريستيان شيلر ، الآثار المالية التخصيصية مع الإشارة الى البلاد العربية ، سعيد النجار (محرر) ، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية ، مرجع سالف الذكر ، ص ١٢٥ وما بعدها .

٢ - كفاءة القطاع العام في البلاد العربية :

القطاع العام أو المؤسسات العامة هي هيئات تمتلكها الحكومة بنسبة تتجاوز ٥٠ ٪ وتسيطر عليها ، وتحقق هذه الهيئات معظم إيراداتها من بيع السلع والخدمات . وتكون مسؤولة عن نفسها ولها كيان قانوني منفصل يميزها عن الأجهزة الوزارية أو الادارية . أما الكفاءة فنعني بها مقاييس الإنتاج الذي يعتمد على قدر معين من مستلزمات الإنتاج . فتزيد الكفاءة إذا زاد الإنتاج دون زيادة مستلزمات الإنتاج ، أو إذا أدى استخدام قدر أقل من مستلزمات الإنتاج الى انتاج نفس الكمية من الإنتاج . ويتحقق الكفاءة في المؤسسة بزيادة انتاجية عوامل الإنتاج مثل العمالة أو التكنولوجيا أو رأس المال .

ونود بعبارة الإشارة الى تغير الفلسفة التي تم على أساس منها تبني التوسع في إنشاء المؤسسات العامة في الدول العربية . ففي الخمسينيات والستينيات أخذت معظم الدول العربية بتدخل الدولة في النشاط الانتاجي . بعض من هذه الدول أتخذ من التدخل الحكومي والتوسع في إنشاء القطاع العام مبدأ وغاية في حد ذاته ، وذلك في إطار السعي لتمك للمجتمع لوسائل الإنتاج . وقد حظى هذا الاتجاه في ذلك الوقت بتأييد محلي ودولي واسع من المنظمات الدولية ، تحت تأثير نجاحات تجارب الكتلة الشرقية والهند في ذلك الوقت .

الى أن جاءت نظريات النيو كلاسيك التي نادى بإعمال قوى السوق وكف يد الدولة عن التدخل في الإنتاج على نطاق واسع . وتقليص وتعويض قصور قوى السوق في الدول النامية عن طريق التفضيل الثاني كالضرائب والإعانات . وعدم استخدام القطاع العام لتحقيق أهداف غير إقتصادية ، بهدف زيادة المنافسة والإعتماد على آلية الأسعار في غمار عملية تخصيص الموارد . وذلك فضلا عن توفير المناخ الملائم للاستثمار من أجل زيادة كفاءة الوحدات الاقتصادية والانتاجية . على أن تتزامن هذه السياسة مع سياسة متدرجة نحو التحرير والاصلاح الاقتصاديين على نطاق واسع . خاصة وأن التجربة قد بينت أن الافراط في تدخل الدولة قد أدى الى ما يعرف بتشوّه الأسعار والأسواق وبالتالي ظهرت جليا ضرورة تبني اعتبارات الكفاءة .

أ - علاقة القطاع العام بالاختلالات الاقتصادية :
تدخلت الدولة فى النشاط الانتاجى فى الخمسينيات والسينيات تحت تأثير عدة عوامل على رأسها (١٢) .

١ - قصور آلية الأسواق وحدها عن تلبية جميع احتياجات المجتمع من السلع والخدمات ، بناء على حافز الربح وحده بالذات بالنسبة للسلع والخدمات التى تتميز باقتصاديات الحجم والسلع العامة أو تلك التى تحقق فيها الوفورات الخارجية .

٢ - القناعة الأيديولوجية تحت تأثير النجاحات التى تحققت فى ذلك الوقت للدول الاشتراكية .

٣ - تبني معايير السيادة الاقتصادية بالذات فى الدول التى نالت استقلالها حديثا .

٤ - توفير دخل وتمويل مباشر للحكومة .

٥ - اعتبارات إجتماعية أخرى مثل الرغبة فى توفير فرص عمل للخريجين أو تقديم السلعة بما سعى فى ذلك الوقت بالأسعار الاجتماعية .

ويلاحظ أن جميع هذه الأمور تتبنى اعتبارات غير معايير الكفاءة المرتبطة بالربحية.

وفى معظم الدول العربية تعاضم دور القطاع العام . ولم يقتصر دوره على تقديم الخدمات العامة والمرافق العامة فحسب ، بل أصبح يقوم بإنتاج الشطر الأعظم من الإنتاج الصناعى فى بعض هذه الدول . فعلى سبيل المثال ، فإن القطاع العام فى مصر يولد ٦٥٪ من القيمة المضافة فى الصناعة ، وفى تونس ٦٠٪ من القيمة المضافة فى الصناعة فى النصف الثانى من الثمانينات (١٣) . ويصدق ذلك أيضا على الجزائر والسودان وسوريا ، والتى يسيطر فيها القطاع العام على القطاع المصرفى والتأمين والتجارة الخارجية والتعدين والتشييد والنقل .

(12) Jonas Prager , Is Privatization A Panacea For Ldcs , Op. CIT . p303 , p304 .

(13) P . Cook - Kippatrick , Privatization In Less Developed .p6 .

ويجدر بالذكر أن القطاع العام فى بعض الدول العربية كثيرا ما تخلى عن إعتبارات الكفاءة تحت ضغوط التدخل السياسى فى إدارة المنشأة ، لتحقيق أغراض غير إقتصادية ، مثل توظيف فائض العمالة أو توفير السلع والخدمات بعيدا عن نظريات التسعير المتعارف عليها والتي تقوم على تغطية النفقات . وهى كلها أمور تؤثر على العائد المالى لهذه المشروعات . ولم يكن هناك مفر من اللجوء لميزانية الدولة لتعويض خسائر هذه المشروعات فى الأجل القصير ، والقبول باختلال هياكل التمويل فى المدى الأطول . وحتى تلك المؤسسات التى حققت أرباحا فى بعض الدول العربية ، كانت فى وضع احتكارى أو فى ظل سياسة تسعير حكومية ، لكن تحقيق الأرباح لم يكن وفقا لنظام الحوافز أو الإدارة وفقا لمعايير الكفاءة . وهناك نوع آخر من المؤسسات حقق أرباحا نتيجة للدعم المباشر أو غير المباشر الذى تقدمه الحكومة ، ونتيجة لتوسعها فى الاقتراض من قطاع مصرفى مملوك هو الآخر ملكية عامة .

وحتى مع هذه الأرباح البسيطة التى حققها القطاع العام فى بعض الدول العربية فقد تدهور مستوى الجودة وعاد النفع الأكبر لهذه السياسة على الوسطاء دون ما فوائد تذكر للطبقات التى تستهدفها فلسفة القطاع العام . وساهم القطاع فى تزايد العجز فى الميزانية العامة واختلال ميزان المدفوعات وتفاقم المديونية المحلية . وقد تم ذلك فى ظل سياسة حماية شديدة للقطاع الصناعى مما أفسد الاستثمار وفوائد المنافسة المتعارف عليها .

وكانها عوامل تحول دون تبنى سياسات جديدة لجذب رأس المال الأجنبى ، حتى فى ظل إعفاءات وحوافز مغرية . وذلك فضلا عن هروب المدخرات المحلية الى الخارج . فكان الاختلالات الكلية السابق الإشارة إليها ترتبط بعضها ببعض فى حلقة خبيثة . إذ أن عجز الميزانية يرتبط عادة بتوسع ائتمانى يزيد من التضخم ، الذى يؤدي إلى سلبية أسعار الفائدة . وبالتالي يهرب رأس المال الى الخارج وتتولد ضغوط على ميزان المدفوعات، مما يؤدي الى مزيد من المغالاة فى أسعار الصرف .. وهكذا يقع الاقتصاد القومى فريسة حلقة خبيثة من الاختلالات الهيكلية التى تغذى بعضها البعض مما يفسد مناخ الاستثمار .

أما على المستوى الجزئي فيؤدي تحديد الأسعار والأجور بقرار إداري إلى تجاهل قوى العرض والطلب بحيث تصبح الأسعار غير معبرة عن الندرة النسبية للموارد الاقتصادية وتنشأ التشوهات السعرية وتشوهات الأسواق وبالتالي تتعطل آلية الأسعار كأداة لتخصيص الموارد بين فروع الانتاج المختلفة .

ب - هل تؤدي التخصيصية الى تحسين كفاءة القطاع العام ؟

هناك ثلاثة خيارات من التخصيصية ، لها علاقة بمعايير الكفاءة :

١ - الملكية الخاصة مع السيطرة وادارة المشروع كوحدة اقتصادية .

٢ - الملكية الخاصة والسيطرة وادارة المشروع فى سوق تنافسية .

٣ - ملكية الدولة للمشروع مع ادارة القطاع الخاص له وقيامه بتصريف

السلع والخدمات .

وبالتالى فإن أهم خطوة لضمان كفاءة الاستثمارات العامة هو قصرها على مشروعات معينة . وتحديد تلك المجالات التى يجب أن تترك للقطاع الخاص . بحيث تنصرف الاستثمارات العامة إلى الأنشطة التى تمثل جوهر المسؤوليات الحكومية ، وحتى بالنسبة لتلك الأنشطة فإن الأمر يستدعى تنظيم هياكل هذه المؤسسات . سواء من خلال تغيير شكل الملكية أو تعزيز القدرات المالية واصلاح هياكل التمويل وتوفير مناخ المنافسة المستندة الى قوى السوق .

وقد تتحسن الكفاءة مع سياسة التخصيصية ، خاصة إذا صاحبها :

١ - الحد من التدخل السياسى فى عملية اتخاذ القرار فى المؤسسات العامة .

٢ - خفض البطالة المقنعة فى القطاع العام .

٣ - الانتاج وفقا لمعايير الربحية .

٤ - تقييم أداء الشركات على أساس من نجاحها فى تحقيق الأهداف الاقتصادية

المحددة لها (١٤) .

(١٤) جون نيليس وسونيتا كوكيرو ، التخصيصية والمؤسسات العامة ، سعيد النجار (محرر) ،

التخصيصية والتصحيحات الهيكلية ، مرجع سبق ذكره . ص ٨٨ .

ثانيا : الاصلاح الاقتصادى والتخصيصة :

الاصلاح الاقتصادى (١٥) هو حزمة من السياسات التى تقوم بها الدولة ويدعمها صندوق النقد الدولى ، ويعضدها البنك الدولى ، وهى تتبع فى الحالات الآتية :

١ - عدم وجود نمو اقتصادى يعتد به .

٢ - ارتفاع معدلات التضخم .

٣ - عدم القدرة على دفع أقساط الديون وفوائدها .

٤ - اختلال فى ميزان المدفوعات .

وتستهدف هذه السياسات استعادة الانضباط المالى والنقدى الخارجى فى المدى الأطول من خلال الاعتماد على قوى السوق فى تسيير دفة الاقتصاد . وتدخلى سياسة التخصيصة فى باب السياسات التصحيحية التى تساعد على إزالة الاختلالات واستعادة معدلات مقبولة من النمو الاقتصادى . خاصة فى البلاد التى يمثل فيها القطاع العام نسبة عالية من النشاط الاقتصادى ، ومن بينها عدد كبير من الدول العربية .

١- الإصلاح الاقتصادى والتصحيح الهيكلى :

بادئ ذى بدء يجب القول ان آثار برنامج الإصلاح تختلف باختلاف زمن التحليل . ففي الزمن القصير من الطبيعى أن يكون لسياسات خفض الانفاق الحكومى آثار انكماشية ، أما فى الأجل الطويل فالآثار توسعية من خلال إعادة تخصيص عناصر الإنتاج بين فروعها . تندرج العناصر التى يتكون منها برنامج الإصلاح الاقتصادى المسمى التثبيت الاقتصادى على المستوى الكلى تحت أربعة مجالات رئيسية (١٦) : الإصلاح الهيكلى ،

(15) THE WORLD ECONOMY , UNITED NATIONS , NEW YORK , 1990,

P68.

(١٦) جودة عبد الخالق ، تجربة مصر فى التثبيت الاقتصادى ، ندوة سياسات التصحيح وإزالة

القيود الاقتصادية ، القاهرة ، فبراير سنة ١٩٨٨ ص ٢ .

والسياسة المالية ، وسياسات النقد والائتمان ، وسياسات سعر الصرف والتجارة والديون . ونورد فيما يلي العناصر المحددة فى هذه المجالات :

أ - الاصلاح الهيكلى :

- تعديل الهيكل التنظيمى للقطاع العام .
- القضاء على التشوهات السعرية .
- اعطاء اهتمام أكبر للزراعة .
- تشجيع الاستثمار الأجنبى .

ب - السياسة المالية :

- تقليل نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الاجمالى .
- تخفيض الدعم .

ج - السياسات النقدية والائتمانية :

- تقليل معدل التوسع فى الائتمان .
- رفع أسعار الفائدة المحلية .

د - سياسات سعر الصرف والتجارة والديون :

- تخفيض قيمة العملة وتوحيد سعر الصرف وتعويمه .
- الغاء اتفاقية التجارة والدفع .
- تحرير الاستيراد .

- تقليل الاعتماد على التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل .

ويمكن تلخيص الاجراءات التى تحتويها غالبية برامج توازن صندوق النقد الدولى

فى الآتى (١٧) .

(١٧) يوسف بطرس غالى ، برنامج صندوق النقد الدولى بين النظرية والتطبيق ، ندوة سياسات التصحيح الهيكلى وإزالة القيود الاقتصادية ، القاهرة ، سنة ١٩٨٨ ، ص ٦ .

١ - سياسة نقدية وائتمانية انكماشية تعتمد على أسقف ائتمان للقطاعات الحكومى
والعام وإجمالى حجم الأصول المحلية - مصحوبة فى عدد كبير من الأحيان
برفع فى أسعار الفائدة الدائنة والمدينة .

٢ - تخفيض فى عجز الموازنة العامة إما بزيادة الإيرادات عن طريق زيادة
الضرائب وتخفيض الدعم العام ، أو بتخفيض النفقات وفى كثير من الأحيان
الحد من ارتفاع الأجور .

٣ - خفض أسعار الصرف وتخفيض قيمة العملة المحلية مصحوبا بمحاولة رفع
القيود عن التجارة الخارجية .

٤ - تحرير الأسعار المحلية .

ويهدف صندوق النقد الدولى بهذه السياسات الى تحقيق اصلاح منظم للاختلالات
الكلية والهيكلية بما يضمن النمو الاقتصادى فى ظل موقف موافق لميزان المدفوعات فى
الأجل المتوسط .

فكأن سياسات صندوق النقد الدولى فى الاصلاح الاقتصادى « هى تلك السياسات
التي تحاول تقليل الأفرط فى العجز فى الميزان التجارى أو معدل ارتفاع التضخم .
وهما عرضان لظاهرة الزيادة فى الطلب مع عدم قدرة العرض على مواجهتها
لمحدوديته ، بالذات فى فترة زيادة الموارد المؤقتة الواردة من الخارج» (١٨) ومن ثم
يمكن القول بأن هذه السياسات تستهدف استعادة التوازن بين العرض الكلى والطلب
الكلى واستعادة التوازن الخارجى .

غير أن سياسات الصندوق لا تقتصر على جانب الطلب وحده . فهناك أيضا
سياسات على جانب العرض تستهدف خفض وإزالة التشوهات التي تسببها
الاحتكارات والضرائب والقيود على التجارة والقيود على الأسعار المحلية وأسعار
الصرف . وهى سياسات لازمة لزيادة نمو الطاقة الانتاجية . وقد يصحبها سياسات

(18) LIAQUAT AHMED , STABILIZATION POLICIES IN DEVELOPING
COUNTRIES , RESEARCH OBSERVER, THE WORLD BANK, WASHINGTON
D.C, VOL 1 , JAN 1986, p3 .

وضع حوافز للادخار والاستثمار والتدريب والتعليم وتشجيع التطور التكنولوجي وزيادة تدفقات رأس المال . وقد أنشأ صندوق النقد الدولي برنامجا للإقراض للتصحيح الهيكلي (SAF) فى أوائل سنة ١٩٨٦ ، وقد سبق أيضا للبنك الدولي أن أنشأ سنة ١٩٨٠ برنامجا للتصحيح الهيكلي (SAL) (١٩) .

٢ - التخصيصية كوسيلة للإصلاح الاقتصادى :

محمل القول ان برامج الإصلاح من واقع تجربة بعض الدول العربية (مصر - المغرب - تونس - الأردن - موريتانيا) ، لا تتركز فقط على سياسات إصلاح العجز فى ميزان المدفوعات ، ولكنها تمتد لتشمل برامج وخطط الإصلاح الهيكلي والسياسات الكلية لهذه الدول ، ويتم ذلك بالتعاون مع صندوق النقد ، والبنك الدوليين ، وذلك بمقتضى تعديل المادة الرابعة من النظام الأساسى لصندوق النقد الدولي .
وبالتالى أصبح صلاح جانب العرض الكلى غير المرن يستهدف زيادة الناتج لمواجهة زيادات الطلب وتحسين كفاءة توزيع الموارد ، بالإضافة الى إزالة تشوهات الأسعار والأسواق ، كل ذلك بهدف زيادة معدلات نمو الطاقة الانتاجية لتواكب المعدلات المستقبلية لنمو الطلب الكلى وزيادة السكان فى الأجل الطويل . وان كان التركيز فى برامج الإصلاح على استعادة التوازن الخارجى بالدرجة الأولى ، إلا أن هدف اعطاء دور أكبر للقطاع الخاص يقترن بالبداية فى برامج تخصيص القطاع العام ، وهذا الهدف يقتضى بادئ ذى بدء العمل على التمهيد للتخصيصية بأساليب غير مباشرة كالتحرير الاقتصادى وتحرير أسعار الفائدة والصرف ، وإصلاح وتقوية الجهاز المصرفى كى يتولى توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص .
وهذا التصحيح لا يمكن ان يتم بين عشية وضحاها ، بل لابد من أن يستغرق وقتا قد يمتد الى عشر سنوات . والتصحيح له نفقات اجتماعية واقتصادية وسياسية . ولكن بخاصة يستند الى مصارحة المجتمع ببرامج الإصلاح وأثارها ، وربط سياسات التصحيح باستراتيجيات النمو الاقتصادى القابل للاستمرار .

(١٩) سياسات التصحيح الموجهة بجانب العرض ، صندوق النقد الدولي INST/91-XIII/IIB ، واشنطن ١٩٩١ ، ص ٢ ، ص ٣ .

ومن ثم فإن التخصيصية ليست هدفا في حد ذاتها ، وإنما هي أسلوب أو وسيلة للوصول الى الكفاءة نتيجة إعمال قوى السوق . وقبل القيام بها لابد من توفير البنية الأساسية للقطاع الخاص ، وبالذات القطاع المصرفى والمالى ، لضمان وجود آلية ذات كفاءة لتعبئة واستخدام المدخرات والقيام بأعمال الوساطة المالية . وإذا كان تخفيض مستوى الطلب المحلى لا يثير مشكلات ولا يستغرق وقتا طويلا ، كما هو الحال بالنسبة لعدم مرونة جانب العرض ، فإن الدول العربية التى قطعت شوطا فى تبني سياسات الاصلاح الهيكلى مع صندوق النقد الدولى ، لم تختلف مع الصندوق بالنسبة لمضمون برامج التكيف الهيكلى . ولكن معظم الخلاف يدور حول فترة اجراء التصحيحات الهيكلية للتخفيف من آثار هذه البرامج على محدودى الدخل ولحاولة علاج مشكلات البطالة التى تتفاقم مع تبني سياسات الصندوق الانكماشية فى جانب الطلب ونتيجة لتراجع الحكومات عن التزامها بتعيين الخريجين ، وعجز القطاع الخاص عن توفير فرص عمل كافية لاستيعاب خريجي النظام التعليمى .

ويضاعف من هذه الآثار ما يلحق بمحدودى الدخل من آثار نتيجة إلغاء الدعم الحكومى وفرض الرسوم والضرائب . وبالتالي تثار أهمية حماية الفقراء من الآثار السلبية التى تترتب فى الأجل القصير على برامج الاصلاح . ولذلك يوصى صندوق النقد الدولى بإنشاء صندوق اجتماعى من أجل مساعدة الفقراء على زيادة طاقتهم الإنتاجية فى الأجلين المتوسط والطويل (٢٠) .

٣ - ملاحظات أساسية حول العلاقة بين الاصلاح الاقتصادى والتخصيصية :
من المتعارف عليه أن التأثير الايجابى للتخصيصية فى المدى الطويل هو ارتفاع مستوى الكفاءة الانتاجية وتوزيع الموارد . ولكن ذلك لا يحدث تلقائيا ، ويتوقف الأمر

(٢٠) أنظر لمزيد من التفاصيل :

بيتر هيلر ، الفقراء وبرامج التكيف التى يدعمها الصندوق ، التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولى ، واشنطن ، ديسمبر سنة ١٩٨٨ و هيلياريب وسونياكارفلو ، التكيف والفقراء ، التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولى ، واشنطن ، سبتمبر سنة ١٩٩٠ .

على هيكل السوق الذي تعمل به المؤسسة بأكثر مما يتوقف على نوع وشكل الملكية. ولا يمكن زيادة كفاءة توزيع الموارد الا في ظل المنافسة وإعمال قوى السوق ، التي تساعد على تحسين أداء المؤسسات ، سواء عامة أو خاصة . ولذا يجب أن تأخذ الحكومات الملاحظات العشر الآتية بعين الاعتبار :

١ - فى بعض الحالات قد تؤدي التخصيصية الى سوء توزيع الموارد . خاصة إذا ما عمدت الحكومة الى تقييد البيئة التنافسية بالنسبة للمؤسسات العامة بغرض رفع قيمتها أمام المشتريين من القطاع الخاص . وإن كان هذا يؤدي الى زيادة ربحية المؤسسة فى الأجل القصير ، إلا أنه يؤدي الى خفض كفاءة توزيع الموارد فى الاقتصاد ككل .

٢ - أن التخصيصية فى حد ذاتها لا تؤدي الى انخفاض التضخم أو انخفاض مستوى الطلب ، وهما ظاهرتان تميزان الدول العربية التي لديها قطاع عام كبير مثل مصر والجزائر .

٣ - أن التخصيصية تؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة الشائعة فى الدول العربية . خاصة اذا ما اقترنت ببرامج تصحيحية تستهدف سياسة انكماشية مع عدم قدرة العرض أو القطاع الخاص على التوسع بالقدر المناسب .

٤ - أن التخصيصية ليست حلا للمشكلات المالية للحكومة ، فهي ليست بديلا للحد من الانفاق العام أو رفع عائدات الضرائب أو خفض التوسع النقدي للبنك المركزى .

٥ - مالم يصاحب التخصيصية التخلص من استخدام المؤسسات العامة كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية - من خلال التسعير الاجتماعى - وربط الأسعار بالنفقات وفقا لسياسات التسعير المتعارف عليها ، فإنه لن يترتب على التخصيصية أى تغيير فى الكفاءة حتى مع تغيير الادارة أو الملكية . خاصة إذا ما استخدمت المؤسسات العامة لأغراض سياسية مثل تمليك المؤسسة للعاملين فيها اتقاء لردود أفعالهم .

٦ - من الضروري لنجاح التخصيصية إجراء قدر من التنظيم للهيكل المالى للمؤسسات العامة وتسوية التزاماتها السابقة وزيادة المساهمة فى رؤوس أموالها ، وتشجيع الانضباط المالى عن طريق الغاء الدعم المباشر والائتمان منخفض التكلفة ، ووضع أنظمة مالية ورقابية للتأكد من عدم تكرار تراكم متأخرات مديونية هذا القطاع . وقد يلزم تخفيض عدد العاملين قبل عملية البيع ، وهذه عملية حساسة لا تقترب منها الحكومات كثيرا ، ولكن المشترين الجدد يفضلون اتخاذ هذا الاجراء من قبل الحكومات وليس من قبلهم .

٧ - من أخطر مشكلات التخصيصية هى التخلص من العمالة الزائدة ولذلك قد يصاحب عملية التخصيصية انشاء « صندوق لإعادة التوظيف » لتولى إعادة تمويل القروض المقدمة من البنوك التجارية لتوفير موارد لتنفيذ مشروعات صغيرة فى قطاعات مختلفة ، فضلا عن إعادة التأهيل والتدريب أو التعويض المباشر . ومثل هذه الصناديق يدعم بمعاونة من مؤسسات دولية (مثل البنك الدولى) أو بعض الدول الصديقة .

٨ - تخشى الحكومات - فى أغلب الأحيان - من أن تؤدى التخصيصية الى تركيز الثروة فى أيدي جماعات محلية أو أجنبية - غير مرغوبة - ولذلك يفضل طرح اصدارات عامة للأسهم كوسيلة لتوزيع الملكية على نطاق واسع . وقد يعوق هذا الأسلوب أن قلة من الدول العربية هى التى لديها آليات الأسواق المالية اللازمة لتنفيذ هذه الأشكال من التخصيصية .

٩ - أن التخصيصية توفر أداة هامة للترشيد والكفاءة . ولكنها ليست الحل الأمثل لكل الدول العربية . فهناك دول تعاني من قصور فى أسواق رأس المال ونقص الموارد المالية ، وضعف القطاع الخاص المحلى وذلك فضلا عن عدم كفاية الترتيبات المؤسسية ، كما قد تكون المؤسسات محل التخصيص لديها مشكلات تجعلها غير صالحة أصلا للبيع . وفى مثل هذه الحالات فإن عقود الادارة وعمليات التأجير وبيع الأصول قد تكون أنسب وسائل للتخصيصية . وقد يكون من الأفضل إلغاء احتكارات المؤسسات العامة وادخال قوى تنافسية أكبر فى الأسواق كمدخل مناسب لتحسين كفاءة هذه المؤسسات قبل الدخول فى مرحلة التخصيصية .

١٠ - من الضروري التأكد من أن التخصيصية لا تنفذ على حساب تحرير الاقتصاد . أى تصبح تغييرات الملكية هي الغاية والهدف الوحيد للعملية . إذ يمكن أن يؤدي ذلك الى استغلال الملاك الجدد لوضعهم ومنع منافستهم . ولذلك يجب أن تلتزم الحكومات بعدم تقديم أى دعم أو مزايا أو ضمانات قروض لأى شركات مخصصة . على أن يستمر التقييم المنتظم للأداء الاقتصادى للمؤسسات بعد بيعها وأثر ذلك على الكفاءة العامة وفائدتها كأداة لاصلاح المؤسسات العامة .

ثالثا : التخصيصية والاصلاح الاقتصادى ومحور تطوير القطاع المصرفى

تعانى معظم البلاد النامية ، خاصة غير المنتجة للبتروول ، من مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية بها . وهذه البلاد فى سعيها للتنمية تدور فى حلقة مفرغة ، فالفقر الذى تعانى منه يؤدي الى ضعف معدلات الادخار والاستثمار ، وهذه المعدلات المتواضعة بدورها لا تحقق زيادة فى الدخل القومى والانتاج إلا بنسب ضئيلة تبتلع آثارها معدلات نمو السكان المرتفعة . ولذلك تظل مستويات المعيشة على ما هى عليه من الانخفاض .

وتنحصر موارد التنمية الاقتصادية فى المدخرات الحقيقية للقطاعين العام والخاص وفائض ميزان المدفوعات ، والاستثمار الأجنبى ، والقروض الخارجية والمنح والهبات . وغالبا ما تكون المدخرات الحقيقية فى معظم الدول العربية منخفضة وليس من السهل رفعها الى معدلات الاستثمار المطلوبة . أما ميزانية الحكومة فعادة ما تعانى العجز ، وقد تحقق فائضا ضئيلا فى بعض الأحيان . أما الاستثمار الأجنبى فقد تضاعلت مصادره فى ظل البيئة الدولية الحالية ، ومعظم الدول العربية غير البترولية استنفدت الحدود الآمنة للاقتراض الخارجى .

وفى ظل إنخفاض معدلات المدخرات الحقيقية يأتى الدور الذى يمكن أن يلعبه الائتمان المصرفى . ويتضح دور المصارف الفعال جنبا إلى جنب مع مشاركة القطاع الخاص ورأس المال الأجنبى فى القيام بعبء التمويل . وهذا هو محور أى سياسة لاصلاح الاقتصادى فى الدول العربية .

وفى ظل هذه الفلسفة فقد أصبح الأمل معقودا على القطاع المصرفى ليقوم بفاعلية بتجميع المدخرات وتوفير موارد مناسبة ، ولا يخفى أيضا أن السياسة النقدية والائتمانية يجب أن تضطلع بدورها فى اقتصاد السوق المستهدف . إذ يستطيع البنك المركزى توجيه الائتمان والرقابة عليه وتشجيع المصارف على توجيه مواردها للاستثمار فى ظل سياسة نقدية وائتمانية مناسبة يمكن من خلالها توفير المناخ الملائم ليتولى الجهاز المصرفى مسئولياته ، مما يؤدى فى نهاية الأمر الى زيادة مستوى معيشة الفرد وزيادة رفاهيته .

ومن المناسب الآن الاجتهاد ، فى ظل سياسة الاصلاح الاقتصادى ، ليس فقط فى مجال الضرائب والتوازن المالى ، ولكن أيضا فى مجال تطوير أسواق النقد والمال ودعم القطاع المصرفى .

وقد أثبتت تجربة العديد من الدول فى مجال الاصلاح الاقتصادى ، ومن بينها مصر ، ابتداء من سنة ١٩٧٤ أن اصدار قوانين الاستثمار الأجنبى وتشجيع القطاع الخاص والقطاع المصرفى للقيام بنوره ، ليس شرطا كافيا لزيادة الاستثمار ، ولكن لابد من الانضباط المالى والنقدى وإزالة تشوهات الأسعار فضلا عن تحسين مناخ الاستثمار برمته .

١ - تحسين مناخ الاستثمار :

ويمكن تعريف المناخ الاستثمارى^(٢١) بأنه مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التى تؤثر فى ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته الى بلد دون آخر . وواضح من ذلك التعريف أن المناخ الاستثمارى لا يقف عند حدود العوامل الاقتصادية، ولكنه يتجاوز ذلك الى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة ، فإذا كان البلد لا يتمتع باستقرار سياسى، فإن ذلك لابد أن يؤثر فى قرار

(٢١) سعيد النجار ، آفاق الاستثمار فى الوطن العربى ، ندوة آفاق الاستثمار ، اتحاد المصارف العربية والبنك الأهلى المصرى ، القاهرة ، مارس سنة ١٩٩٢ ، ص ١١ ص ١٢ .

المستثمر المحتمل ويدفعه بعيدا مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة أو الامتيازات التي تعرض لاغرائه .

واضح أيضا أن المناخ الاستثماري يتوقف على بعض القوانين والمؤسسات ذات الصلة باحتمالات الربح . ومن ذلك قوانين العمل مثلا ، ونظام الضرائب ، بل إن النظام القضائي ومدى سلامته وسرعته في حسم الخصومات ، ووضوح القوانين المطبقة ، كل ذلك يلعب دورا هاما في القرارات الاستثمارية .

الى جانب هذه الاعتبارات السياسية والقانونية والمؤسسية ، فإن من البديهي أن العوامل الاقتصادية ذات دور حاسم في تكوين المناخ الاستثماري ، أما العامل الأول فهو السياسات «الماكرو اقتصادية» والثاني يتمثل في الأهمية النسبية للقطاع العام والقطاع الخاص في النظام الاقتصادي . هذان العاملان يساهمان في تفسير تواضع نتائج الأعمال في البلاد العربية المستوردة لرأس المال .

وإذا كانت معدلات التضخم عالية فإن من شأنها افساد المناخ الاستثماري ، ويقصد بالمعدلات العالية ما يتجاوز ١٠٪ سنويا ، فإذا بلغ معدل التضخم ٣٠٪ أو ٤٠٪ أو جاوز ١٠٠٪ سنويا فإننا ندخل منطقة الخطر ، سواء بالنسبة للاستثمارات الوطنية أو غيرها ، ولسنا في حاجة إلى التأكيد على الآثار الاجتماعية الضارة التي تترتب على التضخم لما يلقيه من عبء شديد على الفقراء وأصحاب الدخل المحدود ، مما يهدد السلم الاجتماعي وهذا لا يخلو من دلالة بالنسبة للمستثمر ، غير أن الخطر الأكبر يكمن في تدمير الثقة في العملة الوطنية ، وقد أدى ذلك في أغلب البلاد التي تعاني من التضخم الى ظاهرة هروب المدخرات المحلية الى الخارج أو الى أرصدة بالعملة الأجنبية أي ظاهرة الدولار .

ويقال مثل ذلك بالنسبة لسيطرة القطاع العام على نسبة عالية من الأنشطة الاقتصادية ، فإن من شأن ذلك تضيق الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص ، ففي بعض البلاد العربية توجد قطاعات باكملها لا يستطيع القطاع الخاص دخولها ، وطنيا كان أو أجنبيا . وهناك قطاعات مفتوحة من الناحية النظرية ولكنها مغلقة من الناحية الفعلية لضرورة حصول المستثمر على تصريح من السلطات الحكومية ، وغالبا

لا يستطيع الحصول عليه ، كذلك يباشر القطاع العام تأثيرا سلبيا على المناخ الاستثماري بسبب البيروقراطية المتفشية ، والبلاد العربية حافلة بالأمثلة لاستثمارات عربية أو أجنبية كانت تريد الاتجاه إليها ولكن البيروقراطية استطاعت أن تقف سدا منيعا أمام ذلك . وهذا يعزى فى حالات عديدة إلى الرغبة فى حماية مشروعات القطاع العام من منافسة القطاع الخاص وطنيا كان أو أجنبيا ، وأخيرا فإن سيطرة القطاع العام على نسبة عالية من الأنشطة الاقتصادية تجعل من الصعب - أن لم يكن من المستحيل - نشوء سوق مالية نشطة متطورة . وهذا عنصر أساسى من عناصر المناخ الاستثماري الملائم .

ومن المتفق عليه أن تخصيص الملكية ، ناهيك عن تخصيص الإدارة ، أمر من الصعب تحقيقه بدون سوق مالية محلية قوية وفعالة ، وبغير هذه السوق تصبح الأهداف النهائية ، هى زيادة الكفاءة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية أهدافاً غير عملية. ومن ناحية أخرى هناك تأثير متبادل فى الاتجاه الآخر ، إذ أن برامج التخصيصية تنتج فرصا هامة لعملية التحرر الاقتصادي والمالى كما تساعد على اصلاح سوق الأسهم .

ومن المتعارف عليه تاريخيا أن وجود قطاع مالى تنافسى وفعال يمكن أن يدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو أسرع ، وهذا بدوره يتطلب مجموعات كبيرة ومتنوعة من المدخرين والوسطاء المالىين ومجموعة واسعة من الإدارات المالية وجهات الاصدار ، أى توافر مجموعة كافية من الأنشطة التى تبرر اقامة البنية الأساسية الضرورية للسوق المالية . ولذلك فإن التخصيصية يمكن أن تكون عاملا حيويا فى ايجاد سوق مالية بها مجموعة كافية من الأنشطة الضرورية لتحقيق قدر من الكفاءة (٢٢) .

(٢٢) دافيد جيل ، التخصيصية وفرص تطوير الأسواق المالية ، سعيد النجار (محرر) ، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية ، مرجع سبق ذكره .

٢ - وجوب تحرير القطاع المصرفي المحلي قبل تحرير تدفقات رأس المال :
من العناصر الهامة فى استراتيجية التكيف الهيكلى انفتاح الاقتصاد المحلى على
القوى الخارجية ، وعلى رأس هذه السياسات إعادة هيكلة القطاع المالى التى تتحقق
بتخفيف اللوائح والغاء الحدود القصوى لأسعار الفائدة المحلية ، وتخفيف القيود على
حركة رأس المال الدولى ، ولا شك أن هذه السياسة ستساعد على زيادة الموارد المالية
وتشجيع موازنة أسعار الفائدة وتخفيض تكلفة الائتمان على القطاع الخاص .

وهنا يجب أن نميز بين التحرير المالى الداخلى والتحرير المالى الخارجى .
ونقصد بالتحرير المالى الخارجى فتح الأسواق المالية أمام تدفق رأس المال من الخارج
والغاء ضوابط الصرف وإزالة الحواجز أمام دخول البنوك الأجنبية للسوق المحلى . أما
التحرير المالى الداخلى فيشير الى الاصلاحات المؤدية الى أداء أكثر حرية للأسواق
المالية المحلية مثل إلغاء ضوابط الائتمان وحصصه والحدود القصوى لسعر الفائدة .
وبصفة عامة يجب إلغاء الأساليب التمييزية التى تعرقل دخول المشاركين من
القطاع الخاص الى السوق المحلية - أى السماح بإنشاء بنوك جديدة - من أجل مزيد
من المنافسة لتحسين مستوى الخدمة المصرفية .

ان الهدف الرئيسى للتحرير المالى الداخلى والتحرير المالى الخارجى هو دمج
السوق المالى المحلى فى السوق الدولى من أجل تحسين دور الأسواق المالية فى
تخصيص الموارد . ومن واقع تجربة دول أمريكا اللاتينية (أوجواى - شيلى) يمكن
القول أنه لا ينبغى الإقدام على التحرير المالى الخارجى الى أن يتم تحرير القطاع
المالى الداخلى وضمان دخول بنوك أجنبية ووطنية جديدة الى السوق المحلى (٢٣) .

وفى إطار أى سياسة تصحيحية لجانب العرض لابد من اصلاح سياسات الأسواق
والمؤسسات المالية ولوائحها ، إذ أن من شأن الاصلاحات الهيكلية فى القطاع المالى
زيادة فعالية السياسة المالية ، سواء أكانت هذه السياسات تستهدف تحسين نظم
الرقابة النقدية أو تستهدف تحسن تعبئة المدخرات المحلية وتخصيصها ، وقد

(٢٣) ماريو بليجر - سيلفيا ساجارى ، تسلسل تحرير الأسواق المالية ، التمويل والتنمية ،
صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، مارس سنة ١٩٨٨ المجلد ١/٢٥ - واشنطن ، ص ١٨ .

يصحب تحرير أسعار الفائدة إصدار سندات للخزانة لتخفيف عجز الميزانية وكبديل عن الاقتراض الخارجى .

وعند التصدى لإصلاح القطاع المالى يجب معالجة ثلاثة موضوعات رئيسية (٢٤) .

١ - كفاية أدوات تحسين تنفيذ السياسة النقدية ، وتسهيل زيادة الاعتماد على الضوابط غير المباشرة بدلا من التدخل المباشر .

٢ - الإصلاحات المؤسسية واللائحية لتحسين كفاءة النظام المالى وسلامته .

٣ - كفاية مستوى أسعار الفائدة وهيكلها .

وهذا بدوره لا بد وأن يؤدى إلى رفع مستوى الادخار وبالتالي الاستثمار وزيادة فاعلية السياسة النقدية .

٣ - السياسات الواجبة الاتباع فى النظام المصرفى العربى

توسع العمل العربى فى الداخل والخارج بسرعة فائقة فى ظل الظروف المواتية لعقد السبعينيات ومطلع الثمانينيات ولكنه سرعان ما حوصر بانحسار الموارد المالية العربية وتباطؤ النشاط الاقتصادى ، وتفاقم مشاكل الإقراض الداخلى والخارجى ، وجاءت أزمة الخليج لتقضى على ما تبقى من اتجاهات نحو التحسن ، خاصة مع مقررات لجنة بال ، التى تلزم المصارف بوجود وصول رأسمالها الى موجوداتها إلى ٨٪ مع نهاية عام ١٩٩٢ . وتكمن أهم الصعوبات التى يبرزها تطبيق مقررات بال فى تصنيف الدول العربية - ماعدا المملكة العربية السعودية - ضمن مجموعات الدول ذات المخاطر المرتفعة كأساس لقياس مخاطر التزاماتها فى إرتفاع تكلفة المحافظة على كفاية رأس المال لديها ، وعلى التوظيفات العربية فى العالم العربى وبلدان العالم الثالث ، وعلى صعوبة حصول هذه الدول على أموال من الأسواق الدولية ، وأيضا على إرتفاع تكلفة الحصول على هذه الأموال .

(٢٤) ديلاوند ميلاندنيا ، قضايا عن إصلاح القطاع المالى ، التمويل والتنمية ، صندوق النقد

الدولى ، والبنك الدولى ، مايو سنة ١٩٨٨ المجلد ١/٢٥ ، واشنطن ، ص ١٤ .

وفى ظل هذه الأوضاع جاءت حرب الخليج ، ولم تكن المصارف العربية قد استوعبت بعد تبعات سنوات الركود ، وواجهتها تحديات جديدة تمثلت فى (٢٥) :

١ - نفاذ الفوائض النفطية العربية .

٢ - انعكاسات على الأداء الاقتصادى للبلدان العربية غير الخليجية .

٣ - انخفاض درجات الثقة بالمرتكزات السياسية والاقتصادية للمنطقة العربية .

ومع تحول السياسة الاقتصادية فى غالبية الدول العربية إلى اعطاء دور أكبر للقطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية ، أصبح لزاما على السلطات أن تخلق مناخا ملائما لزيادة استثمارات القطاع الخاص . وتدعيم مفاهيم الكفاءة والمنافسة فى الأنشطة الانتاجية من أجل دعم قيام قوى السوق بمهمتها فى تخصيص الموارد ، وهذا يقتضى تبني حزمة من السياسات الكلية مثل خفض التضخم وتقليص عجز الميزانية وعجز ميزان المدفوعات ، وذلك فضلا عن تبني سياسات تصنيع وتجارة جديدة وسياسات جديدة فى قطاع المال .

وقد لا تنتج أى سياسات للتصحيح فى مجالات الصناعة والتجارة قد لا تنتج إذا ما كان القطاع المالى مقيدا أو به سوء تخصيص للموارد لتمويل الأنشطة الانتاجية ، وتقوم أى سياسة لتشجيع القطاع الخاص على ضرورة البدء بتحرير القطاع المالى لتوجيه المدخرات الكافية الى أوجه الاستثمار المختلفة من خلال (٢٦) :

أ - سياسات سعر فائدة واقعية .

ب - تشجيع المنافسة المفيدة بين البنوك وزيادة الفروع المصرفية لتجميع المدخرات ، وقد يسمح فى هذه المرحلة بدخول البنوك الأجنبية لرفع مستوى الخدمات المصرفية المقدمة .

عضو اتحاد الجامعات العربية

(٢٥) محمد سعيد النابلسى ، « الأفاق المستقبلية للمصارف العربية » ، المصارف العربية ، تحديات الحاضر والمستقبل ، روما ، نوفمبر سنة ١٩٩١

(26)Edilrerto Segura , Industrlal, Trade And Financlal Sector Policies To Foster Private Enterprises in Developing Countries, Columbia Joural Of World Business, Spring 1988 .

- ج - استحداث أدوات وأوعية إيداعية أو افتراضية جديدة .
د - إلغاء أى تفضيلات معطاة للانتماء المصرفى سواء على أساس قطاعى أو على أساس حجم المشروع .
هـ - تدعيم البنك المركزى وتعزيز قدرته على الرقابة .
و - تطوير الأسواق المالية .

وهناك طريقان لتخصيص القطاع المصرفى :

أولا : التخصيصية غير المباشرة بمعنى السماح لبنوك القطاع الخاص بالعمل فى السوق المصرفى وتشجيع هذا الاتجاه بكل الوسائل كمرحلة متوسطة تستهدف فى النهاية تخصيص القطاع المصرفى . وهو الطريق الذى اتبعته مصر منذ سنة ١٩٧٤ .

ثانيا : عرض وحدات بنوك القطاع العام والبنوك المتخصصة للبيع مثلها فى ذلك مثل أى شركة مساهمة أخرى ، على أن يتم ذلك على مراحل ، مثل ما حدث فى بعض دول أمريكا اللاتينية .

ويفضل فى الدول العربية غير المنتجة للبتروىل ، الاتجاه الأول بشرط تحرير نظام المدفوعات أولا وبالذات سوق النقد الأجنبى ، وإلغاء أى نظام لتعدد أسعار الصرف واتباع نظام أسعار الصرف العائم FLOATING EXCHANGE RATE SYSTEM ولا شك أن هذا الاتجاه - مع تدعيم وتشجيع الصادرات - سيقوى من مكانة العملة المحلية بدلا من اتجاه الاقتصاد نحو الدولار .

وتقودنا التجربة العربية فى مجال تحرير المصارف الى القول بأنه لا بد من اصدار مجموعة من القوانين التى تطلق يد إنشاء بنوك جديدة وتحرير القطاع العام المصرفى فى غمار عملية الاصلاح الاقتصادى ، من خلال تدعيم المصرف المركزى لتنظيم السياسة النقدية والائتمانية مستعينا بأدوات الرقابة الكمية والكيفية لتحقيق التوازن الداخلى والخارجى ، مع تدعيم البنوك المتخصصة (صناعة - زراعة - اسكان ...) وبنوك الاستثمار والبنوك الشعبية ، وحث البنوك الصغيرة على رفع رأسمالها لمواجهة مخاطر الديون المدومة والمشكوك فى تحصيلها ، مع وضع نظام للتأمين على ودائع

العملاء فى البنوك . ومراعاة مقررات لجنة بال بالنسبة لكفاءة رأس المال . وذلك فضلا عن استحداث أوعية ادخارية غير تقليدية .

نخلص مما تقدم الى أن معظم الدول العربية ، غير المنتجة للبتروول ، تسير اليوم فى نهج الاصلاح الاقصادى . وتتبع للوصول الى هذا الهدف أساليب التخصيصية المتعارف عليها ، ولكن نقطة البداية يجب أن تكون بتخصيص القطاع المالى وتحريره ، على أن يشمل ذلك القطاع المصرفى .



المراجع

أولا : المراجع العربية

- ابراهيم الدسوقي اباطة ، سياسات التصحيح وانعكاساتها على أنماط توزيع الدخل ، ندوة سياسات التصحيح الهيكلى وإزالة القيود الاقتصادية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ١٩٨٨ .
- البنك الاهلى المصرى ، المؤسسات المالية العربية فى ظل التكتلات الاقتصادية الدولية ، القاهرة .
- البنك الاهلى المصرى ، دور المصارف والمؤسسات المالية فى تمويل المشروعات الاستثمارية ، مؤتمر آفاق الاستثمار فى الوطن العربى ، القاهرة ، مارس ١٩٩٢ .
- القطاع العام والقطاع الخاص فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٠ .
- المصارف العربية ، عدد خاص عن المصارف العربية وتحديات الحاضر والمستقبل، العدد ١٢٢ - المجلد الثانى عشر ، يناير ١٩٩٢ .
- أنور الخليل ، دور المصارف التجارية فى تشجيع وتنمية الاستثمارات العربية ، المؤتمر الرابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب ، تونس نوفمبر ١٩٨٨ .
- برنامج صندوق النقد العربى فى مجال انشاء وتطوير الأسواق المالية العربية ، صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ، مارس ١٩٩٢ .
- جوده عبد الخالق ، تجربة مصر فى التثبيت الاقتصادى ، الدروس المستفادة وبدائل المستقبل ، ندوة سياسات التصحيح وإزالة القيود الاقتصادية ، القاهرة، فبراير ١٩٨٨ .
- سعيد النجار (محرر) ، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية ، صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ، ديسمبر ١٩٨٨ .

- سعيد النجار آفاق الاستثمار فى الوطن العربى ، مؤتمر آفاق الاستثمار فى الوطن العربى ، القاهرة ٢٩/٢ إلى ٣/٣/١٩٩٢ .
- سعيد النجار (محرر) سياسات الاستثمار فى البلاد العربية ، الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الكويت ، ديسمبر ١٩٨٩ .
- سعد مطاوع ، دراسة تحليلية لأداء البنوك العربية خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩ ، التعاون الصناعى ، الدوحة ، يوليو ١٩٩٢ .
- صندوق النقد الدولى ، برنامج صندوق النقد العربى فى مجال انشاء وتطوير الأسواق المالية العربية ، أبو ظبى ، مارس ١٩٩٢ .
- فؤاد سلطان ، الانتاج والملكية العامة والملكية الخاصة ، ندوة سياسات التصحيح الهيكلى وإزالة القيود الاقتصادية ، القاهرة فبراير ١٩٨٨ .
- كريمة كريم ، أثر سياسات الاصلاح الاقتصادى على الأسر محدودة الدخل فى مصر ، ندوة سياسات التصحيح وإزالة القيود الاقتصادية ، القاهرة فبراير ١٩٨٨ .
- مجلة التمويل والتنمية ، البنك الدولى وصندوق النقد الدولى اعداد :
 مارس ١٩٨٩ - مارس ١٩٨٨ - ديسمبر ١٩٨٥ - سبتمبر ١٩٩٠ .
 سبتمبر ١٩٨٩ - مارس ١٩٩٠ - يونيو ١٩٨٨ - سبتمبر ١٩٨٨ .
 مارس ١٩٨٨ - ديسمبر ١٩٩٠ - ديسمبر ١٩٨٩ - ديسمبر ١٩٨٨ .
- سياسات التصحيح الموجهة بجانب العرض ، صندوق النقد الدولى - INST/91- XIII/11B ، واشنطن ١٩٩١ .
- محمد رضا العدل ، توجيهات السياسة الاقتصادية والاستثمارية الخاصة ، المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٨٨ .
- مؤتمر دور البنوك فى التنمية فى مصر ، جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، القاهرة ١٥-١٨ مارس ١٩٨١ .
- يوسف بطرس غالى ، برنامج صندوق النقد الدولى بين النظرية والتطبيق ، ندوة سياسات الاصلاح الهيكلى وإزالة القيود الاقتصادية القاهرة ١٩٨٨ .

ثانيا : المراجع الاجنبية

- 1- ADHIP CHAUDHURL " MNC'S AND LDC'S CHANGING DYNAMICS"
ECONOMIC IMPACT NO. 65 .
- 2-ALAN RUFUS WATERS "THE TECHNIQUES OF
PRIVATIZATION" **ECONOMIC IMPACT NO-16.**
- 3-ANDRE BALADI "AN APPROACH TO PRIVATIZATION"
AMERICAN CHAMPER OF COMMERCE IN CAIRO, MAY12,1991.
- 4-CARL PELLONE AND GEORGE FREDERICK GOERL,
"RECONCILING PUBLIC ENTERPRENEUR- SHIP AND DEMOCRACY,
"PUBLIC ADMINISTRATION REVIEW MARCH, APRIL1992
WASHINGTON D.C.P.130.
- 5-DAVID R. MORGAN AND ROBERT E. ENGLAND "THE TWO
FACES OF PRIVATIZATION, " PUBLIC ADMINISTRATION REVIEW
NOVEMBER, DECEMBER1988.
- 6-EDILPERTO SEGURA "INDUSTRIAL, TRADE AND FINANCIAL,
SECTOR POLICIES TO FOSTER PRIVATE ENTERPRISES IN DEVEL-
OPING COUNTRIES," COLUMBIA JOURNAL OF WORLD BUSINESS
SPRING1988.
- 7- EDWIN MANSFIELD "INTELLECTUAL PROPERTY, TECHNOL-
OGY AND ECONOMIC GROWTH" ECONOMIC IMPACT NO.64.
- 8- ERWIN P. GEIGER "TOWARD REAL DEVELOPMENT IN THE
THIRD WORLD, " A REPORT JUNE1,1989.
- 9- GVILLERMO D. CALVO AND JACOB FRENKEL," FROM
CENTRALLY PLANNED TO MARKET ECONOMY" IMF STAFF
PAPERS, WASHINGTON D. C. JUNE1991.
- 10- INTERNATIONAL SYMPOSIUM ON "THE LIBERALIZATION
OF ECONOMIC STRUCTURES IN ARAB REGIONS, "KONRAD
ADENAUAR STIFTUNG, ALEXANDRIA, OCTOBER1992.
- 11-INTEREST RATE POLICIES IN DEVELOPING COUNTRIES,
OCCASIONAL PAPER22, IMF WASHINGTON D.C.1982.
- 12-JONAS PRAGER,"IS PRIVATIZATION A PANACEA FOR LDC'S?
MARKET FAILURE VERSUS PUBLIC SECTOR FAILURE," THE
JOURNAL OF DEVELOPING AREAS , WASHINGTON D.C.
APRIL1992.
- 13- PAUL COOK AND COLIN KIRKPATRICK," PRIVATIZATION
IN LESS DEVELOPED COUNTRIES," ST. MARTINS PRESS, NEW
YORK1988.
- 14- RANDAL FITZGERALD,"THE PRIVATIZATION REVOLUTION,
ECONOMIC IMPACT,1989/2, WASHINGTON D.C.1989.
- 15- REX E. PINGLE AND LAZARD FRERES & CO. "FINANCING
PRIVATIZANTION, U. S. AGENCY FOR INTERNATIONAL DEVELOP-

MENT CONFERENCE ON PRIVATIZATION, WASHINGTON D. C. FEBRUARY 1986.

A- LAWRENCE H. WHITE, "PRIVATIZATION OF FINANCIAL SECTOR.

B- ROBERT W. POOLE, "POLITICS OF PRIVATIZATION.

C- LANCE MARSTON, PREPARING FOR PRIVATIZATION.

D- CHARLES TAYLOR, POLICY ENVIRONMENT AND PRIVATIZATION.

E- STEVE H. HANKE, STRATEGIES EMPLOYED IN SUCCESSFUL PRIVATIZATION EFFORTS.

F- JEAN DELA GIRODAY, DEVELOPMENT OF A COUNTRY PRIVATIZATION STRATEGY.

16- RICHARD A. YODER AND PHILIP L. BORKHOLDER, "PRIVATIZATION AND DEVELOPMENT," JOURNAL OF DEVELOPING AREA. WASHINGTON D. C. APRIL 1991.

17- RICHARD I. KIRKLAND, "THE DEATH OF SOCIALISM," FORTUNE, JANUARY 4, 1988.

18- SUSAN HORTON AND RAVI KANBUK AND DIPAK MAZUMDAR, "LABOUR MARKETS IN AN ERA OF ADJUSTMENT," INTERNATIONAL LABOUR REVIEW, VOL. 130, 1991.

19- THE WORLD ECONOMY, UNITED NATIONS, NEW YORK, 1990.

معهد البحوث الاقتصادية العربية
INSTITUTE OF ECONOMIC RESEARCH FOR ARAB COUNTRIES
مركز اتحاد الجامعات العربية